المصنف في الشذور ايضا ونقض التعريف ايضا بذاهبة من قولك
زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل الفايدة به وحده مع مبتدا بد
من غير ذكر زيد لاشتماله على ضمير الغايب وعرفه في الكافية بقوله والخبر
هو الجزء المسند به المغاير للصفة المذكورة قال في المبسوط يرد عليه
المضارع نحو يضرب زيد فانه يصدق عليه انه الجزء المسند به المغاير
للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدا ومثل قايم انتم فانه كذلك وليس
بخبر قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا
وعن الثاني بان المراد بالظاهر الملفوظ به ظاهرا كان او مضمرا
وقال الرضي يرد عليه صفة المبتدا في نحو ولعبد مومن خير فلو قال
المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا السالم من الاعتراض واعلم انه كما
قال الرضي ليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب
كما ان الفاعل ليس من فعل شيا فقي قولك ازيد عندك يسمون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب انتهى ومن كلام العرب ناهيك
بزيد واعرب بعض النحاة ناهيك خبرا وزيد مبتدا وزيد ثبت فيه الفا
وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن ان تطلب غيره ملافيه من
الكفاية والمراد بالخبر الاخبار اللغوي فلا يلزم الدور على التعريف يتوقف
كل من المبتدا والخبر على الاخر فان قيل على ان المراد بالخبر الاخبار اللغوي
لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم النسبة ضرورة ولا نحو
قوله شعري شعري مما كان الخبر فيه عين المبتدا قلت اجيب
بانه يصدق اذا لفايدة في الاول حاصلة بالوضع وفي الثاني بتاويل
الشعر بالاسم هو شعري الذي نعهده وبدا المصنف هنا اي في هذا
الباب من هذا الكتاب وفي الجامع وكذا ابن مالك في جميع كتبه بدا
بالمبتدا قبل الفاعل تبعا لمن يرى انه اي المبتدا اصل المرفوعات وهو

سيبويه

سيبويه ووجهه انه مسند وبه في الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدا وان
تاخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل معمول والفاعل فاعل
لا غير وخالف هذا في الشذور فبدا فيها بالفاعل فقال المرفوعات عشرة
احدها الفاعل وكذا بدا به ابن الحاجب نظرا الى انه اي الفاعل اصلها اي المرفوعات
كما قال وهو معزو الى الخليل ووجهه ان عامله لفظي وهو اقوى من عامل المبتدا
المعنوي وان الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدا
كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني وذهب اي
جماعة ان كلا من المبتدا والفاعل اصل برأسه واختاره الرضي قال السيوطي
في نكته والسيد جنح الرضي وهو المختار قال ابو حيان وهذا الاختلاف لا
يجدي مزاجدوى والجدوى بفتح الجيم العطية اي لا يعطى فايدة قال
الهمامي قلت بل يظهر له فايدة في اولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا
وجدنا معلولا ولا مرية بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان
يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فيقول في جوابه
زيد فانه يحتمل ان يكون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدا
والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل يرجح الاول وان قلنا المبتدا
اصل يرجح الثاني وان قلنا كلاهما اسنوى التقدير ان لقد ظهرت جدوى الخلاف كما رايت انتهى ولما بين المصنف تعريف المبتدا
والخبر اخذ في بيان احكامهما وقدم في بيان حكمهما فقال
والمبتدا والخبر كلاهما مرفوعان مثالهما كالله اي كقول الشخص ربنا
ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا لمن يعتقد عدم ايمانه وقيل المراد بهذا
الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وذلك مبني على مذهب من
يشترط في الكلام الفايدة الجديدة واما على مذهب من لا يشترط ذلك
ويكتفي بالقاعدة الوضعية فلا حاجة الى ذلك والمقصود هنا بيان الكلام

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)